وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٠/١١/٢٢ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/١٥ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتمـاد الموازنـة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١١ وستبلـغ جملـة الإيرادات التقديريـة مبلـغ ٣١٦٠٠٠٠ ج (فقط ثلاثـة ملايين ومائـة وستون ألف جنيـه لا غير) وجملة المصروفـات التقديرية مبلغ ٣٠١٢٣٢٤ ج (فقط ثلاثة ملايين واثنا عشر ألفًا وثلاثمائة وأربعة وعشرون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ١٤٧٦٧٦ ج (فقط مائة وسبعة وأربعون ألفًا وستمائة وستة وسبعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/١/١٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى